

المقاطعة الشعبية للشركات الداعمة لـ «إسرائيل»

أسئلة يُكثّر طرحها

. كيرستن شايد *

الاقتصادية العربية. فالمقاطعة سوف تشجّع الناس على إثارة البضاعة المحلية، الأمر الذي يشجّع الصناعة المحلية ويدفعها إلى أن تكون أكثر استجابة لحاجاتنا ورغباتنا كمستهلكين.

٢ - هل نجاح المقاطعة ضد هذه الشركات العملاقة أمر واقعي؟

ليس ضرورياً أن تكون المقاطعة كاملة مئة بالمئة لكي يكون لها أثرٌ سياسي فعلي. فالشركات لا تنتظر أن تختفي أرباحها تماماً لتبدأ بالتفكير في إجراء تغييرات جذرية، بل إن انخفاضاً بنسبة ١٠٪ يصيب الأرباح الصافية بنسبة أكبر، ويمكن أن يمنع حملة الأسهم من الاستثمار في هذه الشركات، وهو ما سيضعفها كثيراً.

إن ما يجذب الاستثمارات هو توقعات زيادة الأرباح. ولهذا تعمل المقاطعة على التقليل من هذه التوقعات.

تاريخياً، لو لم تكن للمقاطعة القدرة على أن تكون أسلحةً جبّارةً لما مُنعت بقوة القانون في بعض البلدان. ففي أميركا مثلاً تُحرّم ست مواد قانونية على الشركات الأميركية والحكومات التي تتلقى معونات أميركية من الإسهام في

١ - هل لهذه المقاطعة أهداف واضحة؟

ستُبرز المقاطعة معارضة غالبية العرب للنزعة العدوانية الإسرائيلية ونزعة التفوق اليهودي، المدعومتين من الولايات المتحدة الأميركية. وستشكل عائقاً ضدّ المزيد من الاستثمارات العالمية في الشركات الداعمة لـ «إسرائيل». فالنجاح ضدّ هذه الشركات سيجعل رفيقاتها تفكر مرتين قبل أن تصبّ أموالها في الميزانية الإسرائيلية.

وستكون المقاطعة أداةً أساسيةً لرفع الإحباط الذي أصاب كثيراً من العرب. فهي توصل رسالةً إلى الإنسان العربي، وهي «أنت لست عاجزاً. تستطيع أن تتحرك. كلما اشتريت شيئاً فعلت شيئاً؛ فاجعل من فعلك هذا عملاً يصبّ في خدمة مصالحك ومصالح الشعب الفلسطيني». وواضح أنّ هذه رسالةً جبّارةً تستطيع أن توجّه العرب نحو أهدافٍ تتخطى الهدف المباشر المتمثل في حماية الفلسطينيين.

لكنّ الهدف الأقصى للمقاطعة هو قطع علاقات التبعية التي تُفرض العجز السياسي على الحكومات والفعاليات

تتشكّل في لبنان هذه الأيام حملة مقاطعة شعبية للشركات الداعمة للاقتصاد الإسرائيلي. وفي هذا المجال عُقدت سلسلة لقاءات في نادي الساحة، وفي نادي اللقاء، وفي الجامعة الأميركية في بيروت، ضمت عشرات الشباب والشابات الذين راعهم ما حلّ بفلسطين من تدمير ومجازر ألحقت بها آلة التدمير الإسرائيلية المصنوعة في أميركا بشكل أساسي.

في الصفحات التالية كتبت كيرستن شايد، إحدى المشاركات في هذه الحملة وعضو الهيئة الإدارية في نادي الساحة، مقترحات لأجوبة عن أسئلة يُكثّر طرحها في موضوع المقاطعة. وتأمل الأرباب أن تكون هذه الصفحات مادة نقاش غنية في أوساط الناشطات والناشطين العرب وغير العرب، تمهيداً لما نأمل أن يكون بياناً أو وثيقةً للمقاطعة الشعبية لكل الشركات الداعمة لاقتصاد «إسرائيل»، وعلى رأسها الشركات الأميركية.

الأداب

* - طالبة دكتوراه أميركية في جامعة برينستون. عضو هيئة تحرير الآداب، والهيئة الإدارية في نادي الساحة (بيروت)، والحملة الشعبية لمقاطعة الشركات الداعمة لـ «إسرائيل».

المقاطعة العربية ضد «إسرائيل»^(١) ولكن أمام الأفراد، وبخاصة في بلدان لا ترتبط بمعاهدات سلام مع الدولة العبرية مثل لبنان، فرصة كبيرة لكي يبيّنوا للشركات التي تدعم الكيان الصهيوني إمكانية نجاح المقاطعة، ولكي يحثوا المواطنين في أماكن أخرى على عصيان قوانين حكوماتهم ومعاهداتهم اللائسانية. وأخيراً، تعمل المقاطعة على عدة مستويات. فهي تتيح للمقاطعين أن يُدركوا مسؤوليتهم الشخصية في كل عمل صغير يقومون به لصالح عالمهم. إن كل مقاطعة يُمكن أن تكون الخطوة الأولى نحو زيادة معرفتنا بكيفية عمل الاقتصادات والسياسات والمجتمعات، وزيادة إحساسنا بتعاظم قوتنا أيضاً.

٣ - هل نجحت أي مقاطعة من هذا الحجم في السابق؟

نعم. فالمهاتما غاندي، الزعيم الهندي اللأعنف، استخدم مقاطعة البضائع البريطانية سلاحاً ضدّ المستعمرين البريطانيين. وبيّن غاندي للبريطانيين أنهم يعتمدون على الهند أكثر مما تعتمد الهند على بريطانيا، وأصبح واحداً من أوائل القادة الذين حرّروا بلادهم من الاستعمار. ولعلّ أشهر حملة مقاطعة هي التي فرضت ضدّ نظام الفصل العنصري في جنوبي إفريقيا طوال أربعين عاماً. وقد أدت هذه الحملة إلى تضافر عوامل سياسيّة كثيرة في العالم دفعت إلى الإطاحة بنظام الأبارتايد. وأخيراً لا أخراً، فإن حركة الحقوق المدنيّة في أميركا في الستينيات بدأت بمقاطعة الأفارقة الأميركيين لنظام الأوتوبيسات في ألاباما. وإذا بالنظام الذي كان يُفرض اضطهادهم، فيرميهم إلى مؤخرة الباص، يكتشف أنّه لم يعد يستطيع الاستمرار بسبب اعتماده على الزبائن السود!

٤ - كيف تقف هذه الشركات عائقاً أمام تحصيل الحقوق الوطنيّة الفلسطينية؟

هذا يتوقف على طبيعة علاقة كلّ شركة بالدولة العبرية. فبعض الشركات تشارك عملياً في الاحتلال الاستيطاني اللأشعري للضفة الغربية وغزة، وذلك ببناء مواقع لها في المستوطنات. وقد حاول بيرغر كينغ ذلك عام ١٩٩٩، ولم يسحب حتى الآن الرخصة من صاحب الامتياز.^(٢) وكذلك مازال بعض الموزعين الأميركيين والأوروبيين، أمثال سلفريدج وهارودز، يشترون بضائعهم من مؤسسات عاملة في المستوطنات اليهودية.^(٣)

وهناك شركات تصنيع تعمل داخل مناطق ٤٨، كشركة دلتا غليل التي تزود المحلات بماركات تشامبيون ورالف لورين وهوغوبوس،^(٤) لا تكنفي بالعمل على أراض فلسطينية صودرت لأشعرياً منذ ٥٤ عاماً، بل تستفيد أيضاً من الاحتلال

١ - أقرت هذه القوانين في الأعوام ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٩١ (اثنان) من أجل الحد من فعالية المقاطعة العربية، التي رغم كلّ شيء بقيت بالغة التأثير في رأي الحكومة الأميركية ووزارة الخارجية الإسرائيلية. انظر: "1996 National Economic Estimate: The Arab League (Boycott of Israel)", US Trade Reports, 1/4/96, www.ustr.gov/reports/nte/1996/arab.html; "Antiboycott Regulations," US Dept. of Antiboycott Compliance, www.bxa.doc.gov/antiboycottcompliance; Mitchell Bard, "The Arab Boycott," Jewish Virtual Library, www.us-israel.org/jsource; World Jewish Congress, "The Revival of The Arab Boycott - Round 2," 3/10, H59, www.wjc.org.il

٢ - "Muslims Eye Renewed Burger King Boycott," Newswire Association, 14/6/00

٣ - Amira Hass, "The 'Made in Israel' label is not as simple as it seems," Ha'Aretz, 24/9/00, www.fiz.huji.ac.il/~damita/sito_pol/ISR_PAL/Amira_Hass24_9.html; Ellis Shuman, "Harrods reinstates Israeli products," Israelinsider, 25/01/02

٤ - "Retailers," Delta Galil, www.deltagalil.com/RetailersStory.htm

اليهوديِّ العنصريِّ، وطردِ السكَّان الأصليين، وشنَّ حروبٍ مستمرةً تدوس دونما رحمة على كلِّ موادِّ موثيق جنيف الدوليَّة وعلى ما يقُرب من ٧٠ قراراً من قرارات الأمم المتحدة. إنَّ كلَّ هذه الشركات تُسهم مادياً في قدرة الدولة الصهيونيَّة على مواصلة سياساتها العنصريَّة ضدَّ الفلسطينيين والعرب الآخرين. وكلُّها، تحت شعار «مَشَّ الشغل»، تُسهم في حَمَل العالم على غضِّ النظر عن مظالم الصهيونيَّة عبر التاريخ. غير أنَّ لا شركة من هذه الشركات مضطرةٌ إلى البقاء في فلسطين المحتلة. وكما قال أحدُ الوُسطاء في مؤتمرٍ لرجال الأعمال عُقد مؤخراً في «إسرائيل»: «لا شيء يدوم. ولكنَّ مادامت النتائج تفوق المخاطر فسوف نواصل الاستثمار في

على هذا الالتزام بالدولة الصهيونيَّة.^(٤) وهناك شركات تطبِّق برامجٍ لمساعدة المجتمع الإسرائيليِّ، أمثال ماكدونالدز ودانون ولوريال.^(٥)

وأخيراً هناك شركاتٌ أُغريتُ بالعمل في «إسرائيل» بفضل وعود الاستقرار الناجم عن اتفاقيَّات السلام والمعونات الحكوميَّة الهائلة. وقد ساعدت هذه الشركات على رفع متوسط دخل الفرد الإسرائيليِّ السنويِّ من أحد عشر ألف دولار عام ١٩٩٠ إلى سبعة عشر ألف دولار عام ٢٠٠٠، وخفَّضت نسبة ديون الدولة الإسرائيليَّة إلى الدخل العام الوطنيِّ ٢٥٪ - أيُّ من ١٣٢٪ إلى حوالي ١٠٠٪.^(٦) إنَّ كلَّ هذه الشركات، رغم الفوارق بينها، تُستثمر في مجتمعٍ قائمٍ على نزعة التفوق

الصهيونيِّ باستخدام العمَّال الفلسطينيين القادمين من الضفَّة وغزة لتشغيلهم في ظروف بائسة ومعدومة من أيِّ حقوق نقابيَّة.^(١)

وهناك شركات تُستخدم أرباحها لترويج التعاطف مع الصهيونيَّة، ولتشجيع الشباب اليهوديِّ في أميركا وكندا على التطوُّع في جيش «الدفاع» الإسرائيليِّ، على نحو ما تفعل بعضُ الشركات التي ترخَّص بيع الأطعمة اليهوديَّة الحلال (الكوشر) مثل «الاتحاد الأورثوذوكسيِّ».^(٢)

وهناك شركات استثمرت في الاقتصاد الإسرائيليِّ في وقت كان العمل فيه في فلسطين المحتلة «هبةً أكثر منه استثماراً».^(٣) وتُعدُّ شركات أنتل وپروكتور أند غامبل وكوكاكولا نماذج

١ - B'Tselen, "Human Rights Violations of Palestinians from the Occupied Territories Working in Israel and the Settlements" www.btselem.org

٢ - "International Public Action," Orthodox Union, www.ou.org/kosher/pr.htm

٣ - "Editorial: Economic Jubilee," Jerusalem Post, 15/10/98, www.jpost.com/Archive/15.oct.1998/Opinion/Article-0.htm

٤ - هذه الشركات هي بين ٧٨ شركة نالت، من بنيامين ناتانياهو، الجائزة اليوبيلية للمستثمرين الأجانب في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٨، لكونها بفضل «استثماراتها وعلاقاتها التجارية أكثر من عمل على تقوية الاقتصاد الإسرائيليِّ» واللائحة الأصليَّة متوفرة في: www.jpost.com/can/Finance/jubawrecipients.html; cf. Boycott Israel Campaign www.irminds.com/boycott-jubilee-awards.html.

٥ - "Welcome to McDonalds Israel, First in the Middle East," www.mcdonalds.com/countries/israel/index.htm; Danone Institute Israel, www.danone-institute.org.il/danone/WhoEng/Default.asp?Flag=1; Eli Graner, Jerusalem Post, 6/15/99, www.jpost.com/Archive/15.Jun.1999/Business/Article-5.htm

٦ - David Klein (Gov., Bank of Israel), "The Israeli Economy, 1990-2000: Strategy for Change and Recent Developments," Report to the Chamber of Commerce Switzerland-Israel, www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAH0i.j90

إسرائيلي،^(١) ولذا، وتحت شعار «مَشُّ الشغل» أيضاً، فلتبدأ حملة لسحب استثمارات هذه الشركات من الكيان الصهيوني.

٦ - ما المشكلة في أن تستثمر شركة أجنبية، كنسيلة، في شركة إسرائيلية؟

حين تشتري شركة أجنبية شركة إسرائيلية بكاملها أو قسمًا منها، فإنها تصخّ المال في حسابات بنوك إسرائيلية، وتزيد القيمة الإجمالية للشركات الإسرائيلية على البورصة العالمية.

وبالنسبة إلى شركات التصنيع، مثل شركة أوسيم الإسرائيلية التابعة لنسلة السويسرية، يقدّم هذا الارتباط بشركة أجنبية مساعدةً تقنيةً هامةً، وتوزيعاً دولياً،

ودعائيةً على المستوى العالمي للشركة الإسرائيلية.^(٢) إن الاستثمار، خلافاً للمساعدات، يؤدي عادةً إلى تحديث المعدات وزيادة الطاقة الصناعية، وإلى إنتاجية أعلى في نهاية المطاف.^(٣) ومثل ذلك الارتباط بين الشركات الأجنبية والشركات الإسرائيلية مهم جداً للدولة العبرية في أوقات حروبها ضدّ العرب.

فالميزانية العسكرية الهائلة، التي تخطت ٤٠٪ من ميزانية «إسرائيل» العامة حتى نهاية التسعينيات،^(٤) تعني أنه لم يبق مالٌ كثيرٌ لخدمات حكومية أخرى. وحالياً تفكر الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ إجراءات جذرية تقضي بوجود فئة من الناس تدفع ٥،٦٠٪ ضريبة دخل، ويفرض «قرض حرب إجباري» من أجل توليد دخل جديد للدولة.^(٥) والمستثمرون

الذين قد لا تكون لهم مصلحة إيديولوجية في الاستثمار هناك يستفيدون من تقديمات مذهلة تأتي من الحكومتين الإسرائيلية والأميركية، فيُعفون مثلاً من الضرائب مدة عشر سنوات، ويحصلون على ضمانات على ٦٦٪ من التكلفة الأولية، ويُنحون فرصة استخدام الموائج مجاناً.^(٦) وقد ثمنت «إسرائيل» هذه الاستثمارات الأجنبية تميماً عالياً، إلى حدّ أنها منحت عام ١٩٩٨ كل شركة استثمرت فيها بما قيمته ٥٠ مليون دولار وما فوق جائزةً يوبيلية خاصةً، رابطةً بذلك ربطاً مباشراً بين بقاء الكيان الصهيوني على قيد الحياة طوال خمسين عاماً والنشاط الاقتصادي الذي بذلته هذه الشركات الأجنبية.^(٧) وقد لاحظ تقرير صادر عن «لجنة النمو الاقتصادي

- ١ - Keren Tzuriel-Harari, "Mike Moritz: As long as the Results Exceed the Risks," Globes Israel, www.globes.co.il
- ٢ - Y. Meir, "Israel's Resiliency Keeps Food Industry Going," Koshertoday Newspaper, 12/01, www.koshertoday.com/kosher%20today%20archives/2001/1201/Israels%20keeps%20Food%20Industry%20Going.htm
- ٣ - "The Jubilee Plan for Economic Freedom in Israel," Institute for Advanced Strategic and Policy Studies, www.iasps.org.il/kemp9.htm
- ٤ - Joseph Morgenstem, "The Origins of Israeli High-Tech," Jewish Virtual Library, www.us-israel.org/jsource/Economy/hitech.html
- ٥ - Saul Singer, "Interesting Times: Operation Economic Suicide," Jerusalem Post, 29/4/02, www.jpost.com; "Shalom tells nation to tighten its belt," Ha`Aretz, 25/4/02, www.haaretzdaily.com; "Israeli Government Actions & Statements," Atid, from Ha`Aretz, 8/4/02, www.atid-edi.com
- ٦ - "Government of Israel Investment Incentives," Israel Export Institute, www.export.org.il/IsraelExportInstitute
- ٧ - Benjamin Netanyahu, "Address by Prime Minister Benjamin Netanyahu Jubilee Economic Conference Jerusalem," 13/10/98, Israeli Ministry of Foreign Affairs, www.mfa.gov.il

في إسرائيل» عام ١٩٩٩ أن ٥٠٪ من كُتريات الشركات الإسرائيلية العملاقة كان يملكها مستثمرون أجانب، أو أن أكثر من ٣٧،٥ بليون دولار قد ضُخَّ إلى الاقتصاد الإسرائيلي بفضل هذه الشركات - وهو ما يعادل عشر سنواتٍ من المعونات الأميركية للدولة العبرية.^(١)

٧ - ما أهمية أن تفتح شركة أجنبية، كائنتل ومايكروسوفت، مركز أبحاث وتنمية في الكيان الصهيوني؟

«إسرائيل» هي المكان الثاني الأكبر في العالم للأبحاث والتنمية، بعد كاليفورنيا. وقد صارت كذلك في التسعينيات لأسباب

عدة ناجمة عن تدخُّل الدولتين الأميركية والإسرائيلية. السبب الأول هو أن الشركات الأميركية التي تفتتح مثل تلك المراكز تحصل على تمويل مباشرٍ من الولايات المتحدة، وذلك عبر «الصندوق الإسرائيلي - الأميركي للأبحاث والتنمية الصناعية» BIRD - F الذي يمول ما يصل إلى ٥٠٪ من كلفة المشاريع الجديدة؛ وبهذا لا يبقى أمام المستثمر الأجنبي إلا أن يدفع ٢٥٪ من كلفة المشروع، بعد أن تكفَّلت الحكومة الإسرائيلية بالـ ٢٥٪ الباقية.^(٢) السبب الثاني هو أن آلاف اليهود الروس ذوي المهارات العالية زُودوا تلك الشركات المستثمرة بخزائنٍ ممتانٍ من اليد العاملة دونما تكلفة تعليمية.^(٣) السبب

الثالث هو أن عددًا كبيرًا من هذه الشركات تقدّم الخدمات مباشرةً لحاجات الدفاع، مستندةً في الوقت نفسه إلى خبرات الجيش الإسرائيلي.^(٤) السبب الرابع، وهو تعبير عن سياسة هذا الكيان الأپارتايدية، هو أن قطاع الأبحاث والتنمية خالٍ من الموظّفين الفلسطينيين؛ كما أن مكاتبه بعيدة جدًا عن مسرح العمليات العسكرية.^(٥) وهذا يعني أن هذا القطاع هو الأقلُّ تأثرًا بالانتفاضة سلبياً، وهو أيضاً الأكثرُ استثمارًا من قِبل رأس المال الأجنبيّ المجازف.^(٦) ففي عام ٢٠٠٠ انصبَّ ٨٦٪ من الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع وخسرت منه ٨٠٪ من الصادرات.^(٧) شركة أنتل وحدها كانت

١ - Elmer Winter, "How to Make Money in Israel," March Newsletter, Committee for Economic Growth Israel, 8/3/99, www.cegi.org; compare with Shirl McArthur, "A Conservative Total for U.S. Aid to Israel: \$91 Billion-and Counting," in Congress Watch, 1/2/01, p 15-16.

٢ - Winter, ibid.; "Government of Israel Incentives," op.cit.

٣ - LIPSN, "Israel's New Economy and the Intifada: A note on the boycott campaign," Rekonbinant, 3/4/02, www.rekonbinant.org/article.php?sid=1643

٤ - Ibid, Cf. Seth Redniss, "Around-the-Globe: Nasdaq and Israeli Prosperity," Forbes, 11/11/00, www.forbes.com.

٥ - Note that this language is used by the sector to advertise itself! See Winter, op. cit. Also, "Despite current events, Israeli industry continues to succeed," Ministry of Trade & Industry, 10/30/00, www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAHDi4e0. The "Palestinianrein" status is in striking contrast to the sector's deliberate employment of Jordanian software programmers, a step towards political and economic integration of the two countries. See Larry Luxner, "Arab-Israeli Peace Could Unlock Enormous Trade Potential," The Washington Diplomat, www.washdiplomat.com/00-08/a2_8_00.htm.

٦ - Redniss, op.cit; Sharon Berger, "Survey sees direct VC investment by foreigners rise," Jerusalem Post, 19/2/02, www.jpost.com/Editions/2002/02/19/Digital/Digital.43718.html

٧ - David Rosenberg, "Ahead of the Game," Nanyang University, www.nanyangnba.ntu.edu.sg/ban/ban_links/israel/jp/jp-hite2.htm; Klein, "The Israeli Economy," op. cit.;

مسئولةً عن ٢٥٪ من نموّ الصادرات الصناعية في الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠. (١) ولكنّ لما كان هذا القطاع شديد الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية بسبب ضيق السوق المحليّة الإسرائيليّة، فإنّه شديد التآثر بالضغط الدوليّة: إنّه كعبٌ أخيل في جسد «إسرائيل». (٢)

٨ - أليس إعطاء جمعية خيرية صهيونية مجرد عمل إنسانيّ؟

التبرعات للجمعيات الخيرية مهمّة اقتصادياً وسياسياً بسبب الطبيعة الخاصة لبنية الدولة الإسرائيليّة. فحوالي ٤٠٪ من مصاريف الحكومة تُذهب إلى الجيش، في حين أنّ السوق المحليّة صغيرة ولا تستطيع أن تقدّم عائدات ضرائب كبيرة. وهكذا لا يبقى إلا مال قليل للخدمات الاجتماعيّة الأخرى. (٣) الجمعيات

الخيرية توفّر أموالاً ضخمة على الدولة. فمثلاً جمعية أصدقاء يادساره وقّرت ٢٢٠ مليون دولار سنوياً على الحكومة الإسرائيليّة بجمعها أموالاً لشراء آلات طبيّة ومستوصفات. (٤) والحق أنّ هناك كثيراً من الخدمات الحكوميّة التقليديّة التي تقدّم في «إسرائيل» عبر منظمات غير حكوميّة. فمثلاً الصندوق القومي اليهودي الذي يدير ٩٣٪ من «أرض إسرائيل» يتطلّب أن يكون الشاري أو المستأجر يهودياً من ٤ أجيال. ويقرّر هذا الصندوق بفضل ثروته الواسعة ظروف حياة كلّ الناس في «إسرائيل»، ولكنّ لصالح المواطنين اليهود وحدهم. (٥)

٩ - أليس «الكوشر» (الحلال اليهودي) مسألة دينيّة فقط؟

الكوشر هو حقاً مسألة دينيّة فقط، ولكنّ إعطاء الرخصة لا يتوقّف عند هذه

الحدود. فثمن الترخيص بأنّ الطعام «كوشر» هو نسبة مئوية من أرباح كلّ بضاعة مرخّصة. ومع أنّ المستهلكين لا يلاحظون زيادةً على سعر هذه البضائع بعد زيادة تلك النسبة، فإنّ الحجم المذهل لمجموع البضائع المرخّصة والمبيعة في كافّة أنحاء العالم - من اللبن، إلى رقائق الألنيوم المعدنيّة، فمزيج الروائح الكريهة - يبلغ حوالي ٤٥ بليون دولار سنوياً. (٦) والحال أنّ المنظّمات التي تُعطي هذا الترخيص مثل «الاتحاد الأورثوذكسي» أو «مجلس الحاخامات اليهود» تمثّل الجاليات المحافظّة اليهوديّة، وهي الجاليات الأكثرُ تأييداً للصهيونية في الوقت نفسه. ولذلك تذهب أموالُ الترخيص في معظمها إلى أحبّ «الأيتام» إلى قلبها: «إسرائيل». (٧) فمثلاً، على كلّ قنينة من الكاتشاب الحلال أن تُرخص،

١ - Mary Anne Ostrom, "Israel's tech ties to valley strained by violence," Mercury News, 5/4/02, www.siliconvalley.com/mld/siliconvalley/3009786.htm
٢ - Ostrom, ibid; Berger, op.cit.
٣ - "Conflict Ruts Israel in Recession: Straining Nation's Social Fabric," Wall Street Journal, 3/5/02, p. A8-A9; Charles Radin, "Israel's economy staggered by months of unrest", Boston Globe, 4/5/02, p.A1
٤ - "Yad Sarah, Friends of Activities," Tzedakah, Inc, www.just-tzedakah.org/reports/YadSarah/basicinfo.html
٥ - Jewish National Fund, www.jnf.org; David Amow, "Just say 'no' to UJA?" Tikun, 7-8/98
٦ - "Kosher Question & Answer," Orthodox Union, www.ou.org/kosherqa/food.htm
٧ - For example, The United Jewish Communities (Council of Orthodox Rabbis) www.toronto.ujcfedweb.org/content_disaply.html?articleID=17533; The Orthodox Union, www.ou.org/kosher/pr.htm and www.ou.org/centennial/weare.htm

الشركات: نَسَلُهُ (لاستخدامها محتويات ذات أحماض نووية DNA مبدلة جينياً من طرف مهندسين زراعيين، ولحماتها الإعلانيّة المضلّة التي أدت إلى موت آلاف من الأطفال الرضع في أفريقيا)، وكولغايت - بالموليف (بسبب مصانعها التي لَوَّتْ بيئة المكسيك، وإجرائها تجاربَ على الحيوانات)، وسارالي (لبيعها هوت دوغز مسمماً، وللظروف الظالمة التي تُخضع لها موظفيها)، وفيليب موريس (لأمرٍ شتّى تتراوح بين تخريب الصحة العامة، وتدمير البيئة، ودعم التهريب وعصابات المخدرات).^(٣)

وأخيراً، فإنّ نوعيّة السلع ليست هي الأمر الأوحد الذي يقرّر نوعيّة حياتنا كبشر. وإذا كان ثَمُّ السلعة يأتي على حساب حقوقنا واستقلالنا وأمننا، فربما كان التوفير غير «حِرزان».

الطازجة، واللحم، والمخارم الورقيّة وبعض المنسوجات؛ ويعود السبب في ذلك إلى انعدام كلفة الشحن أو كلفة الماركة. كما أنّ بعض السلع المحليّة أفضل نوعيّةً من السلع المستوردة التي أُعدت بطريقة خاصة لتَمكّنها من السفر الطويل. وهناك عدد كبير من المنتجات الصادرة عن الشركات المتعدّدة الجنسيّة لا تخضع لمعايير الفحص الدقيق من أجل التأكّد من نوعيّة المحتويات، أو معاملة الموظفين، أو أثرها على البيئة:^(١) فهذه الشركات أضخم وأكثر انتشاراً من أن تخضع لولاية أيّ سلطة قضائيّة.^(٢)

وهناك العديد من الشركات التي نناشدكم أن تقاطعوها والتي يقاطعها أيضاً دعاة الحرص على الصحة، والناشطون في مجال حقوق الإنسان والحيوان، وأصدقاء البيئة. ومن هذه

ثم تُحسب كلُّ قنينة مبيعة من أجل حساب الأرباح؛ ولهذا فإنّ كلّ الزبائن - لا اليهود الممارسين لشعائهم فقط، ولا الناس المؤيدين للصهيونيّة بالتأكيد - ينتهي بهم الأمر إلى دفع هذا التبرُّع الهامّ للكيان الصهيونيّ.

ولهذا، وتجنّباً لدفع ضريبة تذهب إلى الدولة الصهيونيّة على الأغلب، انظر إلى رمز الكوشر، وهو خاصّة علامة U أو علامة COR ضمن دائرة قرب اسم السلعة أو شريط الشيفرة. فإذا وجدت هذه العلامة، اشترِ سلعةً أخرى.

١٠ - أَلنْ نَدْفَعُنَا المِقَاطَعَةُ إِلَى دَفْعِ أَسْعارِ أَعْلَى، وَالحِصُولِ عَلَى نَوْعِيَّةٍ أَقْلٍ؟

ليس بالضرورة. فبعض السلع المحليّة أرخص (مثل النباتات والخضار

١ - See Multinational Monitor (www.essentialmonitor.org), McSpotlight (www.mcspotlight.org), Global Exchange (www.globalexchange.org), and Corpwatch (www.corpwatch.org).

٢ - Eric Schlosser, *Fastfood Nation*, (London: The Penguin Press, 2001); Michael Massing, "From Protest to Program," *American Prospect*, 2/7/01, www.prospect.org/print/V12/12/massing-m.html

٣ - On Nestle, see Organic Consumers Action, www.organicconsumers.org/Organic/ovln11.cfm and Baby Milk Action www.babymilkaction.org; on Colgate-Palmolive see Holley Knau, "Behind the Lines, Dirty Colgate," *Multinational Monitor*, 5/92, multinationalmonitor.org/hyper/issues/1992/05/mm0592_03.html and People for the Ethical Treatment of Animals, www.peta-online.org/liv/c/6.html; on Sara Lee see Sept.-11 shut down the WEF, www.s11.org/s11-dynamic.html? and www.s11.org/iss_sweatshops.html, also dae.rmsu.edu/~dooje/usas/pages/hanes_sara_lee_champion.htm; on Philip Morris see Jessica Wohl and Brad Dorfman, "USA: Jury Orders Philip Morris to Pay Record \$3 Billion," *Reuters*, 7/06/01, www.corpwatch.org/news/PND.jsp?articleid=91, and Mark Schapiro, "Big Tobacco," *The Nation*, 6/5/02, www.pbs.org/now/transcript/transcript_pm.html

١١ - أيعتقد أحدٌ حقاً أنّ بإمكان العرب أن يقطعوا علاقاتهم بالشركات الأميركية، وخاصةً حين لا يكون هناك أيُّ بدائل؟

ليس العرب مضطرين إلى قطع كلِّ علاقاتهم بالشركات الأميركية لكي تكون المقاطعة فعّالة. إنّ نجاح مقاطعة عددٍ من السلع سيُرسِل تحذيراً إلى الشركات الأخرى، كما سبق أن ذكرنا.

ثم إنّ أحد أهداف هذه المقاطعة هو قطع علاقات التبعية لمصادر الإنتاج غير المحليّة. وربما اليوم هو أفضل وقت للعمل على خلق بيئة تشجّع الإنتاج المحليّ، بدلاً من الاعتماد على أنظمة حكم غربيّة معادية. نحن نعلم أنّه في اليوم الذي كان رئيس الحكومة اللبنانية يوقّع فيه اتفاقيةً بمبلغ ٣,٥ مليون دولار مع شركة مايكروسوفت، أوردت الصحافة العالميّة أنّ فروع مايكروسوفت في «إسرائيل» تشرّت على طول أوتوستراد تلّ أبيب لوحات إعلانات تعبر عن امتنانها لما يقوم به جيش الدفاع الإسرائيليّ، وذلك بُعيد انكشاف مجزرة مخيم جنين.^(١) هنا

نسال: ألم يكن من الأفضل صرفاً هذا المبلغ على خلق مركزٍ في لبنان للأبحاث والتنمية، بدلاً من أن ندفع إلى الهجرة خيرة شبابنا العاملين في هذا المجال؟

١٢ - هل ستطرد المقاطعة المستثمرين الأجانب من البلدان العربيّة لمجرد حرمان «إسرائيل» من الكوكاكولا؟

إذا وضعنا جانباً أسئلةً كثيرةً عن المكاسب الفعلية التي تقدّمها الشركات المتعدّدة الجنسيّة للجمهور عامّة، فإنّ السؤال الأساسي الذي علينا أن نتأمّله هو: ما الذي أتى بهذه الشركات إلى هنا أصلاً؟ يقول المنطق الاقتصاديّ إنّ أيّ شركة تفتّح فرعاً لها في الخارج حين تبلغ المدى الأقصى لنموّها في بلدها الأمّ. فمكدونالدز، مثلاً، لا يستطيع أن يفتّح فروعاً جديدةً له في الولايات المتحدة، وتكاد أوروبا أن تُبلّغ مداها الأقصى في استيعابها لهذه المطاعم.^(٢) وهكذا باتت الدولُ الناميةُ في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا هي آفاق النموّ المرتجاة بالنسبة إلى مثل تلك الشركات

الغربيّة. ولذلك حين يشنّ الزبائن مقاطعةً ناجحةً لا ترحل الشركات المستهدفة فجأةً وترمي كلَّ المصاريف التي دفعنها في مرحلة التأسيس، وإمّا تَعتمد إلى أخذ هموم الزبائن في الاعتبار، فتغيّر من سياستها في إدارة أعمالها. وهذا هو هدفنا في هذه الأدنى - أيّ أن نجعل هذه الشركات تُدرك أنّ الفلسطينيين، والعرب عامّةً، بشرٌ لهم مطالبٌ إنسانيّة وسياسيّة واقتصاديّة محقّبة. وأمّا هدفنا الأقصى فليس منع الإسرائيليين من شرب الكوكاكولا بل منعهم من أن يحرموا الفلسطينيين من حقوقهم الإنسانيّة والوطنية غير القابلة للتصرّف.

١٣ - أليست المقاطعة «علاقات عامة» فقط، ولن تسبّب أيّ أذى حقيقيّ للدولة الصهيونيّة؟

تقدّر الأضرار التي تكبّدتها هذه الدولة من جرّاء المقاطعة العربيّة لها بـ ٤٤ بليون دولار، أيّ أنّها كانت تُخسر سنويّاً «ما يساوي المبلغ الذي تتلقّاه من الولايات المتحدة كمعونة ماديّة» بحسب تعبير

١ - Ramsy Short, "Hariri agrees deal with Microsoft for use of latest software," Daily Star, 25/4/02, www.dailystar.com.lb/business/25%5F04%5F02%5F0a.htm, and Moulouk Y. Ba-Isa, "Microsoft blames Israeli branch for outrageous advertisement," Indymedia-Israel, www.indymedia.org.il/imc/israel/webcast/25130.htm
٢ - Schlosser, op. cit and Paul Taylor, "McDonald's learns the ropes of being an American icon abroad," Financial Times, 17/4/02, news.ft.com/ft/gx.cgi/ftc?pagename=View&c=Article&cid=FT3JGQXB50D

شيمون بيريس^(١)، فحتى بداية التسعينيات لم تستثمر علناً إلا سبع شركات عملاقة في الدولة الصهيونية من أصل الشركات الخمسمئة الكبرى في العالم.^(٢) فاضطرت إسرائيليون إلى تصميم مخططات التفافية من أجل تدبير السلع المرغوبة، وهذا رفع أسعار السلع في السوق الإسرائيلية بأكملها.^(٣) فمجرد غياب السيارات اليابانية عن هذه السوق كلف الإسرائيلييين حتى منتصف التسعينيات حوالي ٢٣٤٣ دولاراً إضافياً عن كل سيارة.^(٤)

من أجل مكافحة آثار الأزمة الاقتصادية الحالية التي تواجه الكيان الصهيوني تُطالب المجموعات الأميركية الصهيونية كل عائلة يهودية بأن «تشتري بما قيمته ١٠ دولارات فقط من البضائع القادمة من إسرائيل.»^(٥) فالحق أن الاقتصاد

الإسرائيلي هَشَّ^(٦) إن ٨٨٪ من الناتج المحلي الإسرائيلي يأتي من السلع المصدرة، ومع ذلك فإن نسبة الدين الحكومي تقارب ١٠٠٪ من الدخل الوطني العام.^(٧) وهذا يعني أن الاقتصاد الإسرائيلي عُرضة للحركة الخارجية، وقد يتضرر كثيراً بانخفاض التجارة. وبدون كبير كهذا، فإن انخفاضات طفيفة في النشاط الاقتصادي قد يكون لها آثار ضخمة في الاقتصاد الإسرائيلي. وكلما أغرقت «إسرائيل» نفسها في الوهدة الاقتصادية بتحويلها إلى منبوز على مستوى العالم أجمع، كان على الولايات المتحدة أن ترمي إليها بمزيد من المال لتنتشلها، وذلك في وقت يهبط فيه التأييد الدولي لذلك الكيان هبوطاً مذهلاً. (في أميركا نفسها نكز استطلاع للرأي أجرته شركة غلوب في ٣/٤/٢٠٠٢ أن ٧١٪

من الأميركيين يشعرون أن على دولتهم أن تكون محايدة في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني).^(٨) إن هدف حملتنا ليس بالضرورة إغلاق كل شركة تتعامل مع الدولة العبرية، بل أن نشعر من يمسك بدفتر حسابات الشركة الغربية العملاقة أن الكيان الصهيوني قد غدا مشكلة غير مربحة. ومن أجل تحقيق هدفنا هذا يكفي أن تتراجع الأرباح والتوقعات الإسرائيلية بضع نقاط - وهذا ما يستطيع المستهلكون المؤيدون للفلسطينيين أن يفعلوه بالتأكيد.

١٤ - كيف تكون المقاطعة فعالة، و«إسرائيل» اخترقت بعض الأسواق العربية عبر المشاريع المشتركة مع بعض العرب، والفلسطينيون أنفسهم يعتمدون على التجارة الإسرائيلية؟

- ١ - Motti Besck, "Last Days of the Boycott," in Davar, 1/2/94, p. 9, Israeli Ministry of Foreign Affairs, www.mfa.gov.il and Shimon Peres, "Excerpts of Remarks by Foreign Minister Shimon Peres Before the Knesset Economic Committee on the Arab Boycott," Ministry of Foreign Affairs, 21/2/94, www.mfa.gov.il
- ٢ - Besck, ibid.
- ٣ - Ibid.
- ٤ - Chaim Fershtman and Neil Gardal, "The Effect of the Arab Boycott on Israel: The Automobile Market," in The Rand Journal of Economics v. 29, #1 (Spring 1998), p.193-214.
- ٥ - Jewish Solidarity Update, "Get Involved," www.jafi.org.il/daily/involve.asp
- ٦ - Moti Bassok, "IMF Says Israel will grow 3.8% in 2003," Ha`Aretz, 21/4/02, www.haaretzdaily.com; "Conflicts Puts Israel in Recession," op.cit; Radin, op.cit.
- ٧ - Klein, op. cit.
- ٨ - David W. Moore "Americans Favor Israelis in Current Conflict With Palestinians," The Gallup Organization, 4/4/02, www.gallup.com/poll/releases/pr020404.asp

كما أنّ الفلسطينيين أنفسهم ربّما أفادوا قليلاً أثناء بعض سنوات أو سلو بفضل التجارة مع الدول المجاورة، غير أنّ أرباحهم تراكمت مع نموّ أعظم كثيراً للتجار الإسرائيليّين.^(٦) وبيّنت الأحداث الأخيرة أنّ ثمار «النموّ» الفلسطينيّ أثناء الاحتلال عرضةً للموت السريع أمام القوّة العسكريّة والسياسيّة الإسرائيليّة.^(٧)

١٥ - ألن تؤذي المقاطعة العمّال العرب الذين يعملون حالياً في الشركات التي تستهدف مقاطعتها؟
هذه الحجّة كثيراً ما تُستعمل ضدّ كل حملات المقاطعة في العالم. ولكنّ الخوف

والدانمارك، وإنكلترا...)^(٣) إجراءاتٍ لمقاطعة «إسرائيل»، نجد أنّ تجارة هذا الكيان مع بلدين عربيّين قد زادت بعد زيارة شارون إلى الحرم الشريف.^(٤) إنّ هذه المشاريع المشتركة هي التي تمنع عدداً من القادة العرب من العمل الحاسم في وجه التوسّع الصهيونيّ الاقتصاديّ، وسيكون هناك المزيد من هذه المشاريع إنّ لم تقاطع. ولنتذكّر أنّه حين جعلت ديزني في أحد معارضها من القدس عاصمةً للدولة العبريّة، كان الوليد بن طلال - وهو مالك أسهم أساسيّ فيها - هو من طلب من العرب ألاّ يقاطعوا الشركة.^(٥)

إنّ السوق الإسرائيليّة شبيهةً بسوق سويسرا، أيّ أنّها لا تشكّل فرصةً اقتصاديّةً كبيرةً أمام معظم المصدرين الأجانب. وإنّما تكمن الفرصة الكبرى في العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين «إسرائيل» والأسواق العربيّة.^(١) فما يجذب المستثمرين الأجانب إلى الدولة الصهيونيّة ليس الوصول إلى ٦ ملايين إسرائيليّ بل إلى ٢٨٠ مليون عربيّ.^(٢) ولقد بدأ بعض المقاولين ببناء تلك العلاقة. وهكذا، في الوقت الذي يُعاني فيه الاقتصاد الإسرائيليّ خسارةً كبيرةً في السلع المصدّرة إلى أوروبا التي اتّخذت بعض دولها (كالنرويج،

١ - Estaban Altman, "Salesman for the States," Jerusalem Report, 10/9/01, www.jrep.com/Business/Article-4.html; Luxner, op.cit

٢ - Ibid.

٣ - Reuters, "Israeli exporters complain of European boycott," Forbes, 5/5/02, www.forbes.com/business/newswire/2002/05/05/rtr592583.html; Gwen Ackeman, "Hi-tech company sees order frozen due to Defensive Shield," Jerusalem Post, 21/4/02, www.jpost.com; David Horowitz, "Europe Buys the Big Lie," Jerusalem Report, 20/5/02, www.jrep.com/Columnists/Article-0.htm

٤ - "Survey of Expectations in Industry, October-December 2001, Main Findings," Ref. 230084, 16/10/01, Israeli Ministry of Industry and Trade, www.industry.gov.il; Tal Muscal, "Exports to Arab countries up 8% in 2001," Jerusalem Post, 6/3/02, www.jpost.com/Editions/2002/03/06/Digital/Digital.44705.html

٥ - "Disney Promotes Israeli Occupation," Friends of Al-Aqsa, www.aqsa.org.uk/activities/campaign2.html; "Walt Disney Co is a controlling shareholder in Euro Disney with a 39 percent stake," Middle East Times, www.metimes.com/issue99-38/reg/disney_will.htm

٦ - Galia Alul, "Irbid's new industrial park leaves Jordanians divided," Jordan Times, December 13, 1997, <http://www.jordanembassyus.org/QIZ121398.htm>

٧ - "Palestinian towns suffered \$300-\$400 million worth of damage, UNDP says," Arabic News, 9/5/02, www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/020509/2002050915.html

ولنفترضُ جدلاً أنّ هذه المطاعم التي اشترت الامتيازَ مملوكةُ ١٠٠٪ من صاحب الامتياز اللبناني (أو العربي)، وأنّ كلّ ما يشترونه من طعام ومحارم وأكياس وأكواب (إلخ...) قد أُنتجَ محلياً، فما هي الحاجة في هذه الحالة إلى اسم مستورد؟^(٤) إنّ صاحب الامتياز المحلي لا يستطيع أن يرفض دفع حقوق الملكية للشركة الأم حتى لو أُعطي قسم منها إلى المنظّمات الصهيونيّة.

حين يُفتح فرع جديد لماكدونالدز كلّ أربع ساعات، فهذا النموّ إنّما يصيب شركة ماكدونالدز الأم، لا المجتمعات المحليّة المستهلكة.

١٧ - أليس من الأفضل أن ندع الاقتصاد العربيّ ينمو عبر التجارة الدولية، ثم نستخدم المالَ الناجمَ عن هذه التجارة من أجل دعم الفلسطينيين؟

كم من المال يكفي لشراء فكّ الحصار عن شعبٍ ما؟ حين يكون الفلسطينيون تحت الحصار فإنّهم لن يستطيعوا أصلاً

فموظّفو هذه الشركات يُمكنهم أن يعملوا في مشاريع محلية لا تؤدّي بحقوق الملكية هذه إلى الخارج.

١٦ - أَلن يكون المتضرّرُ من المقاطعة هو الوكيل المحليّ، لا الشركة الأم في الخارج؟

كلاهما سيكون متضرّرًا. خذُ مثلاً أصحاب الامتياز لسلسلة مطاعم أميريكيّة تقدّم وجباتٍ سريعة. فهم يَدفعون مقدّماً ما بين ٥٠٠ ألف دولار ومليون ونصف مليون دولار لكي يفتّحوا ماكدونالدز أو بيرغر كينغ، وعليهم أيضاً أن يواصلوا شراء البضاعة من الخارج (كالطعام، والمحارم، والأكياس، والأكواب، إلخ...)، وأن يُعطوا جزءاً من أرباحهم الى الشركة الأمّ ثمناً لبراءة الاختراع.^(٥) إنّ الامتيازات (Franchises) هي حقوقٌ تخوّل صاحبها استخدام اسم الشركة ضمن ظروف قانونيّة محدّدة، ولا نخوله أن يكون مالكاً كاملاً للفروع؛ وقد تُغلق الفروع إنّ هي حققتْ أقلّ ممّا يُتوقّع منها من الأرباح أو هددتْ سياساتِ الشركة الأمّ أو «صورتها».

من أن تغلق الشركاتُ معاملها لعدم وجود سوق لبضاعتها ليس مبنياً على أيّ أساس اقتصاديّ ثابت. فالشركاتُ تجاريّة تُنصّ المستهلكين. والإدارة الجيدة ستقوم بدراسة السوق لمعرفة سبب هبوط مبيعاتها قبل وقت كبير من انهيار هذه المبيعات إلى حدّ التفكير بإغلاق المعامل.

تحاول الشركات على الدوام أن تدافع عن الوضع الراهن عبر العلاقات العامّة وحملات الإعلان، ولكنّ مزاعمها يجب ألاّ تحظى بمصداقيّة كاملة. يذكّر أحد الناشطين الجنوبيّين ردود الفعل على دعوتهم للمقاطعة فيقول: «بين ليلة وضحايا حاول نظام الفصل العنصريّ والتجارة الدوليّون وغيرهم أن يحوّلوا أنفسهم الى أكثر أناس يهتمّون بضحايا الأبارتايد!»^(٦)

أمّا المزاعم بشأن غياب الوظائف المحليّة فيجب أن توجّه إلى الشركات العملاقة مثل ماكدونالدز التي تستورد طعامها من الخارج، وتدفع حقوق ملكيّة عن مبيعاتها إلى الشركة الأمّ، وفي النهاية تُطرد المنتجين المحليّين من سوق العمل.^(٧)

١ - Abdul Minty, "The Anti-Apartheid Movement - what kind of history?" in The Anti-Apartheid Movement: A 40-year Perspective, 26/6/99, African National Congress, www.anc.org.za/anodocs/history/aam/symposium.html

٢ - Cf. Schlosser, op.cit and at McSpotLight, www.mcspotlight.com/; Hassan Chaker, Head Mgr McDonalds-Lebanon, 11/05/02.

٣ - Mahmood Kahn, Restaurant Franchising, (New York: Van Nostrand Reinhold), 1992.

٤ - Neil MacFarquhar, "An Anti-American Boycott," The New York Times, 10/5/02, www.nytimes.com/; Howard Schneider,

"Arab Boycott Taking a Bite Out of U.S. Firms," Washington Post, 5/2/01, p.A16; Ibtisam Awadat, "Boycott campaigns in Arab World begin to bite," Star, 7-13/12/00, Star.arabia.com/article/0,5596,25-190,00.html

٥ - "Corporate Partners," Jewish United Fund, www.juf.org/ant/partners.asp.

استخدام أموال التبرعات لشراء حاجياتهم، بل لن تأتي هذه الحاجيات أصلاً إلى دكاكينهم ومستشفياتهم. فمادام هناك حصار فإنّ «إسرائيل» هي التي تقرّر ما يدخل إلى الضفة وغزة؛ ومادامت تهيمن على الفلسطينيين فإنّ إمكانية حصارها إيّاهم واردة على الدوام.

وفي نهاية المطاف علينا أن نتذكّر أنّ العامل الأساسي الذي يعوق نمو الاقتصاد العربيّ هو وجود هذه الدولة الكولونياليّة، التي لا تنفك تزعرع المنطقة: باحتلالها المتواصل للأراضي، وطردِها للمواطنين، وضربها للاقتصادات الإقليميّة النامية، وإجبار الدول العربيّة على تكريس قسم كبير من ميزانيّاتها لأغراض التسلّح، ودفعها آلافاً من الشباب العربيّ إلى حتفهم المبكر أو إلى أن يحيوا حياة مكرّسة للقتال بدلاً من الإنتاج. إنّ المقاطعة لا يمكن أن تُضرب اقتصاداتنا العربيّة أكثر ممّا تفعله «إسرائيل» حين تُفرض نفسها وجيشها ومجازرها علينا.

لا أحد يُطلب منكم أن تتوقّفوا عن التبرّع للجمعيات الخيريّة الفلسطينيّة. ولكنّ مادامت تفعلون ذلك، فالرجاء أن تُفعلوا أيضاً ما يُمنع التبرعات الأميركيّة أو الدوليّة الأخرى من الذهاب إلى «إسرائيل».

١٨ - أليس إعلان المقاطعة الاقتصادية عملاً غير ديموقراطيّ؟

على العكس. إنّ عمل ديموقراطيّ بامتياز. فالمقاطعة الاقتصادية عمل لاعنفيّ، يتيح للمواطنين جميعهم التعبير عن آرائهم من خلال الإمكانات المتوفّرة لديهم، ومن دون فرض هذه الآراء على الآخرين، ومن دون الحاجة إلى الانتماء الحزبيّ. من خلال المقاطعة يستطيع أيّ كان أن يستخدم ماله كما يشاء، فيختار هذه السلعة ويرفض تلك. والحق أنّ المدير التنفيذي العامّ أو مالك الأسهم في أيّ شركة متعدّية الجنسيّة قد لا يهتمّان بـ «الناخبين» أو «المواطنين»، ولكنّهما مولّعان بـ «المستهلكين». ولهذا فإنّ ممارسة قوتك كمستهلك هي فرصتك المثلى للتأثير في الشركات التي تقرّر بيئتك وطعامك وصحتك وأمن مجتمعتك.

١٩ - أليس الأجدى أن تكون المقاطعة مبادرة حكوميّة، بدلاً من أن تكون مبادرة شعبيّة؟

ليس شركاء أميركا العرب الرئيسيون في ميدان التجارة مخوّلين قانونيّاً بالدعوة إلى مقاطعة رسميّة للدولة العبريّة. فالبليونا دولار تقريباً اللذان تناهما مصر، مثلاً، من المساعدات الأميركيّة سنويّاً يأتيان

إليها مشروطين بالأشهر الحكوميّة المصريّة «حرباً اقتصاديّة» على أيّ دولة أخرى تتلقّى المساعدة الأميركيّة.^(١) طبعاً هذا لم يمنع «إسرائيل» من احتجاز الأرصدة الفلسطينيّة، ومن تدمير البنى التحتيّة الاقتصاديّة للسلطة الفلسطينيّة. ونتمنى في هذه المرحلة أن يُمكن ضغطنا الشعبيّ حكومتنا من إيجاد ذلك الهامش من التحرك الذي أوجده الإسرائيليّون لأنفسهم رغم حصولهم على المساعدات. لكنّ الأهمّ من ذلك هو أنّ معظم الحكام العرب والرأسماليّين العرب لا يجدون أنّ هذه المقاطعة هي في صالحهم أصلاً.^(٢)

إنّنا إذ نناشد المنظّمات النسائيّة والاتحادات والنقابات والمنظّمات الشعبيّة الأخرى مشاركتنا في هذه الحملة، نسعى إلى إشراك النّاس في هذه الفئات التي يعتبرونها الأكثر أهميّة وصدقيّة. كما نعمل على أن نرسخ في أنفسنا وفي الآخرين إحساساً قوياً بالمسؤوليّة الشخصيّة والقدرة الشخصيّة على التغيير.

٢٠ - ألا تعبّر الدعوة إلى المقاطعة عن كرهنا للأميركيّين أو لليهود؟

إنّ ما يدفعنا إلى المقاطعة ليس الكراهية. إنّنا لا نقاطع الأميركيّين ولا اليهود، بل نقاطع منتوجات الشركات التي تموّل

١ - وهذا نتيجة لتعديل دوغلاس - كينغ «حرية البحار»، الذي أقرّه الكونغرس الأميركيّ عام ١٩٦٠.

٢ - "\$800 billion, the volume of Arab suns abroad," Arabic News, 2/25/02, www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/020225/200202524.html

السياسات الصهيونية. وسنواصل الإصرار على أننا لا نستهدف الأميركيين ولا اليهود في ذاتهم، كيلاً تنحط حركتنا الوليدة إلى محض حملة من الكراهية. إننا نؤمن أن قضيتنا هي من الحق بحيث يلتحق بها كثير من أحرار العالم بمن فيهم الأميركيين واليهود المعادون للصهيونية، فتزداد حركتنا قوة على قوة. كما أن أعمالنا اللاعنافية ستحرص «الغرب» على البحث عن تفسير آخر غير «كراهية العرب لنا»، فيطرح على نفسه أسئلة أعمق عن مخاطر دعمه للصهيونية.

٢١ - ألا تستهدف هذه المقاطعة شركات لمجرد معتقدات أصحابها الشخصية؟

حين يصرّ المدبرون التنفيذيون لشركات جبارة على استخدام قوة شركاتهم المالية ومصادقيتها من أجل دعم الاقتصاد الإسرائيلي فلا حرج علينا - نحن الزبائن - إن اعترضنا عليهم. لقد أعلن جيفري سوارتز، بصفته «المدير التنفيذي لشركة تيمبرلاند»، دعمه للكيان الصهيوني، وثبته فُتِحَ مخازن جديدة لتمبرلاند هناك، «وخاصة الآن»، وعزمه على تعبئة اليهود الأميركيين من أجل «مساعدة اقتصاد إسرائيل المريض». ثم أردف: «لقد كان العراب [مارلون براندو] على خطأ حين

قال: ' ليس الأمر شخصياً؛ إن الشغل هو ما يقتضي ذلك! إن هذا أمر شخصي في الصميم.' والجدير بالذكر أن سوارتز وأباه يملكان ٨٠٪ من أسهم الشركة.^(١)

بهذه الروحية نفسها دعونا نذكر مديري الشركات وحاملي أسهمها أمثال السيد سوارتز بأن العرب بشر أيضاً، «وخاصة الآن» حين يواجهون المجازر والحصار والاحتلال. فإذا شاء المدراء التنفيذيون أن يستخدموا شركاتهم ليروجوا المصالح الصهيونية فليس في وسعهم أن يتوقعوا دعم المستهلكين المعادين للصهيونية. فقط حين تُصير الشركات على أن تعامل كل زبائنها على قدم المساواة سيكون بمقدور المستهلكين أن يفصلوا بين كراهيتهم لمدراء الشركات وإنتاج سلعهم.

٢٢ - كيف تُسهم فعلياً في إنجاح المقاطعة؟

بطرق عدة. ولكن عليك أولاً أن تثق بأنك تُسهم فعلياً كلما صرفت ليرة واحدة في إنجاح المقاطعة، أو إفشالها.

(١) خذ لائحة البضائع المستهدفة كلما ذهبت للتبضع. انظر إلى ماركة السلعة لتعلم اسم المصنع، وما إذا كانت كوشراً. إذا لم تكن متأكدًا من هذا الاسم، اسأل صاحب المخزن، ويُستحسن أن تسأله بصوت عالٍ!

ارفض شراء كل ما عليه ترخيص كوشر ب (U) أو (COR). ارفض كل سلعة تُنتجها شركة تستخدم أرباحها مباشرة من أجل دعم عنصرية «إسرائيل» وعدوانيتها. اختر أي سلعة منتجة محلياً، حتى لو كان سعرها أعلى قليلاً أو كانت نوعيتها أقل قليلاً.

(٢) صور لاحتك. وزع السخ. (٣) اكتب إلى المنتجين المحليين، وأخبرهم بدعمك لهم، واطلب منهم أن يستجيبوا لرغباتك في شراء سلع معيثة.

(٤) أقم جيرانك بالتوقيع على عريضة موجهة إلى المخازن القريبة تحتها على إيجاد بدائل من البضاعة الداعمة لـ «إسرائيل».

(٥) تعلم كيف تجد ارتباطات الشركات بهذا الكيان، وذلك من خلال استخدام الإنترنت والمكتبات وغير ذلك.

(٦) ناشد المطاعم القريبة من مكان عملك أو سكنك أن تتجنب استخدام بضائع تدعم «إسرائيل».

(٧) اطلب من طبيبك أن يوصي باستخدام أدوية تُنتجها شركات لا تدعم الصهيونية.

(٨) لا تدع الإحباط يتسلل إليك لجرّد أنك شخص واحد. تصرف على أساس أن ما تقوم به أمر سيغير الكثير. وسينغير الكثير!

بيروت

١ - Edgar Iefkovits, "Timberland boss: Israeli message is not reaching US," Jerusalem Post, 26/4/02, www.jpost.com/ Editions/2002/04/26/News/News.47805.html; "Jeffrey B. Swartz, President & CEO," Hoovers, www.hoovers.com/co/capsule/4/0,2163,12390,00.html